الإصلاح التربوي في الجزائر بين متطلبات الخصوصية ورهانات العالمية

Educational reform in Algeria between the requirements of privacy and global stakes

الدكتور علي سموك

جامعة عنابة

الملخص:

يمرّ المجتمع الجزائري بمرحلة تحولات مجتمعية، تعتبر العولمة من أبرز سماتها، أثرت علاوة على ميادينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المنظومة الثقافية والنظام التربوي لديه، فأثرت بدورها على مجالات مختلفة، لعل أهمها الهوية، وقد زاد من تأثير ذلك النظام الإعلامي أدى إلى المبالغة في تأزيم خطاب "الإصلاح التربوي في الجزائر"

Abstract :

The Algerian society is going through a period of social transformation. Globalization is one of the most important features of the society. It has also influenced its political, economic and social fields on the cultural system and its educational system, affecting various areas, most importantly identity, and increasing the influence of the media system. "Educational Reform in Algeria"

تمهيد

يتزايد الإدراك مع بدء الألفية الثالثة، بأن المجتمع الجزائري يمر على أعتاب مرحلة جديدة من التحولات المجتمعية، تعتبر العولمة أبرز سماتها الأساسية، فهي العملية الرئيسة التي تشغل حاليا العالم بتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية على وجه الخصوص، والتي أدت بدورها إلى تأثيرات متعددة في مجالات مختلفة، من أبرز مشكلات الهوية والتعددية الثقافية، وذلك في ظل خطاب عالمي مهين يطرح صيغة جديدة للمجتمع العالمي، بما يطلق عليه "المجتمع الشبكي"، الذي يستمد مسلماته الثقافية من عالم "افتراضي Virtuel"، ضمن نسق إعلامي يتسم بنفاذه إلى كل أرجاء الكون وتأثيره في قيم وعادات وأساليب الحياة لملايين البشر الذين ينتمون إلى ثقافات جد متنوعة، ويتصف بأن وحداته المكونة له متصلة ببعضها البعض اتصالا وثيقا ورسائله بالغة التنوع في نفس الوقت. مقابل هذا، إن الخطاب المهيمن حول أزمة "الإصلاح التربوي في الجزائر" كثيرا ما يتم تأسيسه كواقع مخيف يصعب حصره، وبالتالي فهمه واقتراح الحلول المناسبة.

إن قراءة تحليلية ونقدية لبرامج الإصلاح تكشف عن تصور اختزالي لأزمة هذا النظام، وأيضا لشروط الإصلاح. وبالتالي فإن تلك البرامج كثيرا ما تعمل على تكريس الطروحات المحافظة في إعادة إنتاج نفس الأوضاع الاجتماعية وبترتيباتها الفئوية والمصلحية.

وإذا كان مفهوم الإصلاح التربوي، يعني عمليات وتدابير الانتقال بنظام تربوي معين من وضعية تقليدية إلى وضعية تحمل مواصفات الحداثة بمفهومها الشامل، من مناهج وتقنيات وأساليب جديدة. وبالتالي، جعل مضامين المناهج الدراسية متمحورة حول المعارف والتخصصات التي لها ارتباطات وظيفية ومباشرة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المنتجة مثل: التقنيات الحديثة، والعلوم الدقيقة والتخصصات التطبيقية، وغيرها مما يستجيب لحاجات التحولات المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية والمجتمعية التي تعرفها المجتمعات المعاصرة وعلى النقيض من ذلك، ينظر إلى الإصلاح التربوي في الجزائر على أنه مجموعة من التصحيحات التقنية الظرفية لمعالجة معوقات ظرفية، يتوقف الإصلاح بمجرد اختفاء أعراض الأزمة، إلا أن الطرح العلمي والواقعي للنظام التربوي يعتبر سيرورة أو مواصلة اجتماعية مستمرة وعملية منفتحة على التجدد والتغير.

أولا–في أسئلة التأسيس

أ – في إشكالية الخصوصية

في البدء لا سبيل للنظر إلى هذه الإشكالية من خلال ما به تتحدد وتتخصص، أعني مفهوم المجتمع الجزائري، كماضي وحاضر ومستقبل. وإن ربط هذه الإشكالية بمفاهيم (الإسلام، العروبة، الأمازيغية) معناه إبعاد جميع التحديدات الأخرى التي تجد مرجعيتها إما في العالم العربي الإسلامي ذاته، أوفي أماكن أخرى من العالم، وإذا فإشكالية "الخصوصية" في الجزائر هي في مظهرها الأول والمباشر إشكالية المعرفة المستهلكة وطريقة استهلاكها وإعادة إنتاجها إنها إذا إشكالية الفكر، الفكر كمحتوى، والفكر كأداة، على أن هذا النوع من التحديد لإشكالية الخصوصية في الجزائر سيبقى أشبه " بالمصادرة على المطلوب "، إذا هويبرر تبريرا كافيا. ونحن نعقد أنه يجد تبريره الكافي في الوظيفة التاريخية للخصوصية في المجتمع الجزائري . كما أننا عندما نتحدث عن إشكالية " الخصوصية "فإننا في الغالب نطرح مشكلا أو مشاكل تخص شعبا معينا، وتتعلق

بالدرجة الأولى بالهوية الوطنية أو القومية لهذا الشعب أو ذاك لأن " مقولة " إشكالية الخصوصية تبقى مقولة فارغة إذا لم تضف إلى جماعة بشرية معنية " فالإشكالية " هي سؤال يطرح في صورة مشكلة، والمشكلة لا تكن مشكلة إلا إذا كان موضوع به ذات تشعر بها وتعانيها [1].

وبما أن "الخصوصية ظاهرة بشرية أي خاصة بالبشر، فإن موضوع "إشكالية الخصوصية"، الموضوع الذي تتعلق به، لابد أن يكون جماعة بشرية ولا يمكن أن تكون هذه الجماعة البشرية ذاتا تشعر بهذه المشكلة وتعانيها، إلا إذا كانت جماعة محددة يسمونها "وعي جماعي منسجم يجعل منها كلا واحد، تشعر أنها تشكل هذا الكل الواحد، وذلك مثل الأمة أو المجموعة الإقليمية" [2].

مقابل هذا، الجزائر ليست موطنا لجماعة أثينة واحدة تتقاسم رقعتها الجغرافية جماعات تمتد جذورها إلى الماضي. وبعبارة أخرى، إذا كانت كل المعطيات الموضوعية الأثينة والسياسية والثقافية والعصبية...الخ، تكرس التعدد والاختلاف والصراع. وتأثير هذه العناصر نجد تجلياتها في مجالات الاقتصاد والسياسة والتعليم...

فالمفارقة العجيبة إذا، في الوظيفة التاريخية للخصوصية الجزائرية التي يفترض فيها أن تؤدي وظيفة التوحيد الروحي والعقلي والرقي بالكيان الجزائري من مجرد رقعة جغرافية تخص شعب ومنه، فالمسألة المطروحة على النخبة المثقفة في الجزائر، هي كيف العمل بالكيان الجزائري (الموسوم بالتعدد والاختلاف والصراع) خطوات حاسمة نحو النزوع الوحدوي، في عالم يناصبه العداء والهيمنة وإلغاء الآخر، ذلك أن مسألة الهيمنة الحضارية المبطنة في مشروع العالمية، ما كانت لتطرح نفسها كموضوع للبحث والمناقشة لولا أن هناك إحساسا عاما بأن ثمة شيئا ما يهدد ما تبقى من الخصوصية من خارجها.

ب – في إشكالية العالمية

كثيرا ما يلجأ البعض عن نية مبيتة، أومن قبيل الجهالة بالموضوع إلى اختزال العالمية في ظواهر الانفتاح الاقتصادي وتراجع حدود الزمان والمكان بفرض صيغ اقتصادية وثقافية واجتماعية جديدة، بيد أن الظاهرة هي أوسع وأعقد من أن تختزل إلى هذا الطرح الفج. ومن ثم فالعالمية ليست مجموعة ظواهر فرضت قيمها المادية والرمزية على المجتمعات المتخلفة، بل هي "حالة في التاريخ وحالة من التطور المعرفي وبالتالي الحضاري "، تستمد جذورها من العقل الغربي، ليتجسد ويتمظهر في ممارسات " الرأسمالية المسيحية الحديثة " وتجلياتها العالمية، حيث نصَبت نفسها بديلا حضاريا وحيدا لا شريك له [3] . ومنه نظاما أو تشكيلا اقتصاديا اجتماعيا.

من الكتب الأخيرة التي أصدرها مروج نظرية " نهاية التاريخ " " فرانسيس فوكوياما " (مستقبلنا بعد بشري) – عواقب ثورة التقنية الحيوية – لقد توصل إلى أن الحجة الوحيدة التي لم يكن من الممكن إبطالها هو أنه لا يمكن أ ن تكون هناك " نهاية للتاريخ ما لم تكن هناك نهاية للعلم "، حيث يحاول أن يربط بين العلم والمستقبل السياسي للبلدان الغربية الليبرالية. وقبل أن يمضي في التحليل في كتابه الأخير يشير إلى أن هجمات 11 سبتمبر لا تشير إلى صدام الحضارات، بل أن " فعل السلفية الجهادية بائس قام به حرس المؤخرة وسيسحق في المستقبل بفعل التحديث. " يحاول " فوكوياما " أن يوجه الرأي العام نحو خطر الإرهاب البيولوجي كتهديد، حيث يشير إلى الحاجة لتحكم سياسي أكبر في استخدامات " العلم والتقنية " ومن خلال توظيفه لروايتين: الأولى رواية ل " جورج أرويل " صدرت سنة 1984 والثانية " عالم شجاع جديد " ل: " أدوس هكلي " حيث يصل إلى أن خطر جديد تمثله التقنية الحيوية "البيولوجيا " هو احتمالية أن تقوم بتغيير الطبيعة البشرية. وبالتالي، تنقلنا إلى مرحلة " ما بعد البشري من التاريخ " هذا التطور له تأثيره على " الديمقراطية الليبرالية " وعلى طبيعة السياسية في حد ذاتها. وحيث يتساءل: ما الذي يجب علينا فعله إزاء التقنية الحيوية التي ستخلط في المستقبل بين الفوائد العظيمة المحتملة وبين تهديدات قد تكون مادية واضحة أوروحية وخفية ومن ثم يستطرد " فوكوياما "، يجب علينا استخدام سلطة الدولة لتنظيم ذلك، وبناء مؤسسات تفرق بين الاستخدامات الجيدة والسيئة للتقنية الحيوية ويرى أن التدخل العلمي في " الجينوم " يمكن أن يدفع نحو تغيير الطبيعة الإنسانية لتكون أكثر ديمقراطية وحرية. ومن هذا المنطلق يضعنا هذا المفكر أمام الاحتمالات التالية:

1- يفترض كثيرون أن العالم ما بعد البشري سيشبه كثيرا عالمنا هذا، أي أنه يمتلئ بالحرية والمساواة والرخاء، مع رعاية صحية أفضل وأعمار أطول وربما ذكاء أعلى من معدلات الذكاء الحالية.

2-وقد يصير العالم القادم أكثر هرمية وتنافسية ويتميز بالصراعات الاجتماعية ويصبح عالما تضيع فيه " فكرة الإنسانية المشتركة " وربما يكون ما تتصوره رواية"عالم شجاع جديد" فالجميع يتمتع بالصحة والعافية، لكنهم جميعا ينسون ما يعنيه الأمل أو الخوف أو الصراع [4]. والآن وقد تبينا بما فيه الكفاية أن هناك فعلا في استراتيجية العالمية ما يتهدد الخصوصية بالاختراق والاستتباع، فالمشكل في نظرنا ليس في العالمية ذاتها بل في قيم العالمية واستراتيجيات صانعيها ومصالحهم.

ثانيا: الأزمة التربوية وأزمة التشخيص:

ترفض الباحثة اليابانية " كاروزوكوثورمي" الرأي الذي يعتبر العلوم قضايا مستقلة عن ثقافة أي مجتمع معين. فلكل ثقافة طرقها التقليدية الخاصة للوصول إلى المعرفة وللعمل، كما أن النقلة النوعية في تطبيقات المعرفة تعتبر عاملا من عوامل التقدم الديناميكي في المجتمع وفي ظروف مواتية يمكن لهذا العامل أن يكون حافزا ممتازا لعملية الإبداع الداخلي [5].

ومع هذا المنحى يلتقي " روني ما هو" حيث يعتقد أنه لا علمية للمعرفة إلا بالروح التي هي (أي المعرفة) من نتائجها، والتي تعطيها لدى الإنسان ومغزى حيث تطبيقها على الأشياء، فالعلم ليس شكلا من الصيغ والوصفات التي من تلقاء ذاتها تمنح الإنسان سلطات مجانية على المخلوقات ... ومشكلة التقدم التكنولوجي في البلدان التي ما زالت تشكو من نقص في التنمية لا يمكن حلها جذريا باستيراد التقنية الأجنبية (برامج الإصلاح التربوي واحدة منها) أو التوطين العاجل للعلوم التطبيقية الجاهزة بشكل من الأشكال.

فلا يمكن للتقدم أن يتحقق بصورة إلاَ بالخلق والدعم حسب سياق ينمو داخليا في قلب الحقيقة الإنسانية للمجتمعات المعنية من الوجهتين الثقافية والاجتماعية للعلم (...) "إن العلم في

ذاته مجتمع" ... مجتمع يحتوي على شيء رائع، هو امتلاكه، وبذلك فهو يعدو يشكل إنسانية الغد [6].

أ–الأزمة التربوية:

إن الطابع الإشكالي للمشروع التربوي الجزائري ومحاولة الكشف عن بعض أبعاده ودلالاته وعلاقاته العديدة بزخم التحولات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية عمومًا التي يجتازها المجتمع الجزائري، يدفعنا بادئ ذي بدء إلى توجيه العناية إلى البحث والتحليل نحو محاولة الكشف عن المنطق المتحكم في الخطابات المنتجة ومرجعياته الفكرية والاجتماعية وتموقعاته المذهبية.

تكاد تتفق جل الخطابات الفاعلة في الحقل الاجتماعي، على أن أزمة النظام التربوي في الجزائر مردها إلى "خلل وظيفي وتقني "يكفيه جملة من التعديلات البسيطة ليعود النسق إلى حالة توازنه، إلا أن الرؤية العلمية تدعو إلى تصور عميق للأزمة في شموليتها، كونها متعددة العوامل ومتسمة بتشابك علائقي وتاريخي يرتبط بالإرث الاستعماري.

وهكذا، فبالرغم من كون الجزائر حددت منذ الاستقلال مجموعة من المبادئ التي اعتبرت مذهبية التعليم، فإن التعامل مع هذه المبادئ قد ظل على العموم محكوما بالطرفية، وخاضعا لأهداف كثيرا ما كانت حقل للصراعات بين القوى المهيمنة على الحقل الاجتماعي.

إن هذا الوضع أطال من عمر العجز، وشكل عائقا للانتقال بالنظام التربوي الجزائري من مرحلة المبادئ العامة إلى مرحلة الفلسفة التربوية المتكاملة العناصر. وعند الحديث عن الإرث التاريخي وبالتحديد الممارسات التربوية الاستعمارية لم يفلح المجتمع الجزائري في إحداث القطائع مع الممارسات الاجتماعية والثقافية، ناهيك عن العجز "الخلقي الأصلي" لدى القائمين على النظام التربوي في تأسيس مرجعية تربوية بديلة، تحمل معالم الإنسان الذي تسعى إلى بنائه عبر أنماط التربية والتعليم والتكوين المتواجدة.

ب –أزمة التشخيص:

لقد حاول النظام التربوي في الجزائر أن يستجيب في حدود معينة لبعض متطلبات الطلب الاجتماعي للتربية، وتمكين بعض الفئات الاجتماعية من ولوج بعض المكانات الاجتماعية المغلقة.

وإجمالا، يمكن تلخيص بعض مظاهر الأزمة كآلاتي:

1 – عجز المعرفة المدرسية

إن عجز النظام السياسي الجزائري عن إنتاج الدولة هو الذي أدى إلى طرح مسألة الخصوصية في الجزائر بهذه الحدَة المبالغ فيها، فهذه العودة نحو قضايا الخصوصية في المجتمع تمثل بديلا وتعويضا عن الدولة العاجزة، تمظهرت في " سلوكيات مرضية "من ذلك مثلا المواقف المتخذة فيما يتعلق باللغة العربية، ذلك أن ما تلقته المدرسة الجزائرية من معارف وقيم ورموز وأنماط تفكير ولغة يتناقض في أحايين كثيرة مع ما تروجه مختلف المؤسسات الاجتماعية. وبتعبير أدق، أن شكل الثقافة الذي تعمل المدرسة على نشره كثيرا ما تعمل على إنتاج نماذج بشرية متناقضة مع أنماط التفكير المتداولة في الواقع [7].

2 – تدني مستوى التحصيل والأداء الوظيفي

أ – تعليم اللغة العربية

يبدو من النمط "البافلوفي" الممارس من خلال الطريقة الوطنية لتعليم اللغة العربية المفروض على الطفل كقاعدة ثابتة، يحصر في معادلة " مؤلمة " والأدهى من ذلك أنه يضعه في بوتقه تناقضات خطرة ناتجة عن التعارض الحاصل بين عالم الطفولة المألوف الذي يسهر عليه ظل أمه وبين عالم المدرسة المفيد والمحدود الذي تسيره المعلمة التي لا تملك هي نفسها إلا أن تنصاع بحكم تكوينها الهزيل إلى النمط البافلوفي المسلط على الجميع [8].

ب – تعليم اللغات الأجنبية:

إن نقل منهجية تعليم اللغات للناطقين بغيرها وخاصة منها المنهجية البنيوية السمعية البصرية في المدارس الابتدائية ثم بسهولة مذهلة. ويهدف من تطبيق مثل هذه المنهجية على الأطفال أصلا إلى منعهم من التحكم في استعمال اللغة المكتوبة. ومادام هدفها هو تعليم البنى اللغوية، فإنها تضع نفسها في إطار الجملة المحدودة، وإن كانت هذه الظاهرة طبيعية فيها، إذ أنها موضوعة في الأساس "لمجموعة من السياح والتجار" وقد كان لمثل هذا الجهاز السمعي البصري عواقب خطيرة، لأنه ينفي طبيعة وخصوصية الطفل الأصلية مثلما يحول دون إدراكه شمولية اللغة ويحد من مخيلته وينمي فيه سلوك الاستهلاك والخضوع [9].

3 – أزمة التعليم العالي والبحث العلمي

عند متابعتنا لتفاعلات الصراعات من أجل النفوذ داخل المؤسسة الجامعية، يبدو أن العنصر السياسي يختزل دور الجامعة في دور المراقب، فدفع الجامعة إلى التدهور وإلى التداعي، كما أن الإصلاحات المطبقة خضعت للظرفية، علاوة على أنها غير مدروسة ولا تنم عن تصور شامل. وبالنظر إلى الوضع المأزوم في الجزائر، فإن وضعية التعليم العالي أضحت سمته الأساسية، التدهور حيث يمكن حصر بعض مظاهره في الآتي :

أ – إشكالية المضامين والأهداف

لقد باتت مضامين التعليم الجامعي وطرق تبليغها وكذا علاقاتها مع متطلبات المجتمع وأسواق التشغيل والاقتصاد ... يبدو عليها عدم التطابق ناهيك عن دورها في تكوين الإنسان الجزائري ونشر قيم الثقافة والإبداع والبحث العلمي بأشكاله المختلفة.

ب – عزل الجامعة عن محيطها

إن وضعية اللاتطابق بين ما تنتجه الجامعة وما يحتاجه المحيط، تتمظهر بالأساس في بطالة الخريجين من حاملي الشهادات، وهذا بالرغم من كون خطاب السلطة ينشد أطروحة انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي .

4 – هيمنة الخطاب الفرنكفوني التغريبي

إن الخطاب التربوي المهيمن على السلطة، يميل إلى منظومات فكرية ومجتمعية غربية عموما وفرنكفونية خصوصا، كما أن شكل التعامل مع تلك المنظومات الفكرية مطبوع بطابع الانتقاء السطحي معها بدون وعي بعوامل إنتاجها المعرفية والسوسيو تاريخية وأيضا بدون معرفة علمية دقيقة بشروط نقلها وتوظيفها في السياق الجزائري، فتظل بذلك بعيدة وتدخل في حالة تناقض مع الواقع فتظهر في النهاية في حالة قصور عن المساهمة في تطوير النظام التربوي أو إصلاحه وجعله يستجيب لمتطلبات وحاجات المجتمع الجزائري المعاصر.

5 – الأمية واحتقار قيم العلم والثقافة

إن تدهور القيمة الاجتماعية والثقافية للمدرسة عزز إلى حد كبير سلوكيات احتقار قيم العلم والتعليم والمعرفة والثقافة وكل أشكال الإبداع والابتكار وبالتالي، ساهم في تفشي ظاهرة الأمية بكل دلالاتها وانعكاساتها. ومنه، عجز النظام التربوي أن يكون دافعا للتنمية ومواكبة منجزات الحضارة.

ثالثا: في إشكالية الإصلاح التربوي

إن الخطاب المهيمن حول " أزمة مشروع المجتمع الجزائري " عموما والتربوي على وجه الخصوص، كثيرا ما يتم تأسيسه كواقع مخيف يصعب حصره. وبالتالي، فهمه واقتراح الحلول المناسبة. إن قراءة تحليلية ونقدية لبرامج الإصلاح تكشف عن تصور اختزالي لأزمة هذا النظام وأيضا لشروط الإصلاح. وبالتالي، فإن تلك البرامج كثيرا ما تعمل على تكريس الطروحات المحافظة في إعادة إنتاج نفس الأوضاع الاجتماعية وبتراتباتها الفئوية والمصلحية. وإذا كان مفهوم الإصلاح التربوي، يعني عمليات وتدابير الانتقال بنظام تربوي معين من وضعية تحمل مواصفات الحداثة بمفهومها الشامل، من مناهج وتقنيات وأساليب وممارسات جديدة وعصرية. وبالتالي، جعل مضامين المناهج الدراسية متمحورة حول المعارف والتخصصات التي لها ارتباطات وظيفية ومباشرة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المنتجة، مثل: التقنيات الحديثة والعلوم الدقيقة والتخصصات التطبيقية وغيرها.. ما يستجيب لحاجات التحولات المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية

والمجتمعية التي تواجه المجتمع الجزائري. مقابل هذا يظل الإصلاح التربوي في الجزائر عبارة شعار عن أكثر منه قطيعة مع الممارسات الدوغمائية. وذلك للاعتبارات التالية:

1 –النقل الساذج

يعتمد القائمون على الإصلاح التربوي في الجزائر على التقليد والنقل الساذج عن المجتمعات الغربية، سواء في تشخيص الأزمة أوفي رسم البرامج الإصلاحية، ما يعمق جذور التخلف والتبعية. لذا، فإن الإصلاح المراد تحقيقه لا يأتي في ظل التبعية بل في إطار القطيعة معها.

– 2 – هيمنة التصور الظرفي

كثيرا ما ينظر إلى الإصلاح التربوي في الجزائر على أنه مجموعة من التصحيحات التقنية الظرفية لمعالجة معوقات ظرفية، يتوقف الإصلاح بمجرد اختفاء أعراض الأزمة. إلا أن الطرح العلمي والواقعي للنظام التربوي يعتبر سيرورة أو مواصلة اجتماعية مستمرة وعملية منفتحة على التجدد والتغير.

3 –هيمنة الأقليات المصلحية

إن الخطاب الإصلاحي كثيرًا ما يكون متجها نحو تحقيق المصالح الفئوية التي تكرسها مراكز قوى وجماعات ضاغطة ومصالح داخلية وخارجية تراهن على الاستفادة اللامشروعة من توزيع الثروة والمكانة ومواقع التحكم والهيمنة المادية والرمزية.

رابعًا: العالمية. وسؤال ما العمل؟

إن غياب "مشروع مجتمع" واضح الأهداف متكامل في قطاعاته، مشروع تتحد فيه بشكل عقلاني ودقيق أبرز مواصفات الإنسان الجزائري، وأن قيام السلطة في مجتمعنا على أسس غير عادلة ولا ديمقراطية أجج مكامن الصراع وبؤر العنف والإقصاء، بحيث شكلت كلها عوائق حقيقية أمام التجارب الإصلاحية المنتهجة. ولذلك فإن ربط الإصلاح التربوي في مجتمعنا بمشروع مجتمع واضح الأهداف تتحد فيه بدقة معالم المسار التنموي والديمقراطي، يُعد في تقديرنا من بين أكبر الرهانات التي تواجه المرحلة الراهنة وتدفع بالتالي إلى سؤال. ما العمل؟ أمام ظاهرة العالمية

كظاهرة جديدة على مسرح التاريخ، خلقت واقعًا تغير معه العالم عما كان عليه بجغرافيته وحركته ونظامه وآليات اشتغاله، بإمكاناته وآفاقه المحتملة. وهكذا، نحن إزاء إمكانات جديدة "للوجود والحياة" وهي تسفر ليس فقط عن عولمة السوق والسياسة، بل تفضي إلى عولمة الأنا.. هناك حقًا إمكانات جديدة تتيحها العالمية للتحرر من "أسر التاريخ وعباءة الأصول وأقبية الهويات ومعسكرات العقائد"، وبالطبع إنها مجرد إمكانية تتوقف على مفهومنا للكائن والحقيقة الإنسانية والوحدة والهوية [10].

وفي إطار هذه العقيدة (الجديدة – القديمة) ينشط الفعل الإعلامي الغربي عمومًا والأمريكي على وجه الخصوص على تكريس نمط حياة معين يقوم على مبدأين: كما أشار إليه "الجابري"، أولهما–تسطيح الوعي (أو شكلنته)، وهذا بالسيطرة على الإدراك، وثانيها–تكريس نمط الاستهلاك. وعند الحديث عن شكلنة الوعي فإن العملية المذكورة، وعلى ضخامتها فقد أنيطت بثقافة خاصة، تولت الممارسة الإشهارية الإعلانية كأداة تكنولوجية لترويجها. وبالتالي، المساهمة في صنع الذوق الاستهلاكي والرأي السياسي. كل هذه الأدوات تعمل على تفكيك البنى القائمة للإنسان والمجتمع والتاريخ (الذي نعني به عناصر الخصوصية) وتذهب إلى تقديم بدائل أمريكية (تحت غطاء العالمية) تقوم على المبادئ التالية:

- الفردية = حرية الخيار الشخصي
- الحياد = الطبيعة البشرية لا تتغير
- غياب الصراع الاجتماعي [11].

إن هذه المقومات متفاعلة فبما بينها تكرس " الوعي الأناني " وتعمل على إلغاء الوعي بالانتماء إلى نحن معين – الخصوصية – وبالتالي إقصاء الالتزام بأية قضية جماعية أو وطنية أو أخلاقية هذه الثقافة، وضع الإنسان على طريق الاستسلام للجهات المستغلَة، من شركات ووكالات ومنظمات دولية ومن يديرها من أقليات ولوبيات مصلحيَة متسلطة (تستعمل منظومات

التربية والتعليم) كأدوات للاستتباع والهيمنة بواسطة ما تضخه من قيم تحت شعارات برامج الإصلاح التربوي الذي تؤطره وتموله وتنفذه نخبة مستلبة، إن لم نقل عميلة.

خلاصة:

وفي الختام يظل سؤال ما العمل؟ قائما ويتحول إلى إشكالية فلسفية عظمى، والتي لا يمكن لأي علم أن يحلها. لا لشيء سوى أن التربية لا يمكن فصلها عن السياسة (لعبة المصالح) أوعن نمط الحياة في المدينة أو شكل العلاقات التي تؤلفها وشكل السلطة وشرعيتها ومواردها، وحتى بالموازين الدولية (فوق إقليمية). لذا باستطاعتنا أن نبين تلك العلاقة على الوجه التالي: إن كل تربية تتعلق باختيار سياسي، ومنه التربية نفسها ليست محايدة على الإطلاق لقد انتقدت المؤسسة المدرسية، والانتقاد لم يعد يقتصر على وجهة نظر معينة، كون لعيوب التربية معنى سياسيا لذلك لا مجال للتفريق بين نقد التعليم ونقد المنظومات الأخرى، كالاقتصاد والإدارة والدولة ...الخ. وفي النهاية نقد المجتمع الجزائري بكامله . وم ثم، إن منظورا شموليا لأزمة نظامنا التربوي في كافة أبعادها، يستلزم بالضرورة وعلى مستوى التصور الاستراتيجي منظورا شموليا للإصلاح التربوي والاجتماعي المتكامل المناحي.

- **المراجع:**

1- MOHAMED ARKOUN : POUR UNE CRITIQUE DE LA RAISON ISLAMIQUE, ED. , MASONNEUVE, PARIS, 1984, P-P, 25, 45

2- IBID : P-P, 60 – 173.

3-DANIEL PERIAUX : L`ESPRIT DE LA MOUDIALISATION, EO. , PLON, PARIS, 2007, P, 25

4-IBID : P-P – 121

5-MASHIRO SAKAMOTO : LE JAPON VERS LE 21e SIECLE, IN REVUE FUTURIBLES, N` : 23 MAI, PARIS, 1997, 3-23.

6-MAHEU RENE : LA CIVILISATION DE L`UNIVERSEL ED, LAFFONT, PARIS, 1991, P-P. 25-45

7- NADIR MAROUF : L`ALGERIE PLURI – CULTUREL, IN (NAQD), N05 AVRIL – AOÛT. ALGERIE, 1993, P-P. 14 – 23

8-KH. TALEB – IBRAHIMI : APROPOS DE l´ECOLE ALGERIENNE –DE BEN BADIS A PAVLOV, IN (NAQD), N : 05 AVRIL – AOÛT, ALGERIE 1993, P-P. 64 -70

9-MALIKA GREFFOU : PEDAGOGIE MATERNELLE ET DIDACTIQUE DES LANGUES ETRANGERS, IN (NAQD) N 05AVRIL – AOÛT – ALGERIE, 1993, P-P 42 - 44

10 – علي حرب: الثقافة والعولمة، مجلة المشاهد، عدد 159، نوفمبر، 1998، ص83

11 – محمد عابد الجابري : العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص – ص 298 – 308 .